

المرونة الاقتصادية لدول شمال افريقيا في ظل جائحة كوفيد 19-

دراسة مقارنة لـ المغرب، الجزائر، تونس، مصر

Economic resilience of North African countries in light of the COVID-19 pandemi

A comparative study of Morocco, Algeria, Tunisia and Egypt

*موساوي اسية

مخبر راس المال البشري والاداء، جامعة الجزائر3 – الجزائر

moussaoui.assia74@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/03/31

تاريخ القبول: 2022/03/29

تاريخ الإستلام: 2022/01/08

ملخص:

تهدف الدراسة الى ابراز ضرورة بناء المرونة الاقتصادية من أجل مواجهة التعقد المتزايد والاعتماد المتبادل للسياسات الاقتصادية المحلية والخارجية. كما انها تبين أداء الأنظمة الاقتصادية لأي دولة أو إقليم ومدى تأثره بالصدمات الخارجية، ثم مقارنة المرونة الاقتصادية في دول شمال افريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، مصر) لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الدول من جهة وبين مرحلة قبل الصدمة (2016-2018) ومرحلة اثناء الصدمة (2019-2020) لجائحة كوفيد 19، ولتحقق ذلك تم الاعتماد على مؤشر المرونة العالمي لمؤسسة FM Global كأداة ذات بعد اقتصادي تمنح القدرة على تقييم ومقارنة ومعرفة مدى المرونة الاقتصادية للدول محل الدراسة، واستنتاج العلاقة بين كل من (قوة الاقتصاد، نسبة المخاطر، جودة سلاسل التوريد) والصدمة الوبائية لجائحة كوفيد19 لهذه الدول وقد توصلت الدراسة إلى أهم متطلبات إرساء المرونة الاقتصادية لدول شمال افريقيا .

الكلمات المفتاحية: المرونة الاقتصادية، الضعف الاقتصادي، مؤشر المرونة العالمي، دول شمال افريقيا، جائحة كوفيد-19
تصنيف JEL: F62، P52.

Abstract:

The study highlights the necessity of a resilient economy to face the interdependence between foreign and domestic economic politics. It also shows the performance of the economies of any country and how it can be affected by the external shocks. Afterward, a comparison of economic resilience in North African countries (Algeria, Morocco, Tunisia, and Egypt) to determine the pre-shock phase (2016-2018) and the Shock phase (2019-2020) of the COVID-19. To achieve this, The FM Global resilience index is a tool with an economic aspect to evaluate, compare and know the extent of economic resilience of those countries. Concluding with the relationship between (economic strength, risk quality, supply chain). The study reached requirements for establishing economic resilience for North African countries and presented results within the indicator.

Keywords: Economic resilience, Economic vulnerability Global resilience index, North African countries, the COVID-19 pandemic.

Jel Classification Codes: F62، P52.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

أظهرت التحديات المستمرة حول العالم من عولمة، تحول رقمي، أزمات اقتصادية ومالية، زيادة السكان، التغير المناخي، الأمن الغذائي، الأوبئة... أهمية بناء القدرة على الصمود لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا ومؤسساتنا، لمواجهة هذه التحديات بنجاح من المهم ان نفهم ما الذي يجعل الدول قادرة على التعامل مع الصدمات والتقليل من الخسائر الى أدنى حد يضمن الانتعاش الاقتصادي في أقصر وقت ممكن، وكيف نقيس ونراقب باستمرار قدرتها على التكيف. وعلى هذا الأساس ظهرت أهمية المرونة الاقتصادية للدول وأصبح البحث عن الاقتصاديات الأكثر مرونة من حيث امتصاص الصدمات والبحث أيضا عن كيفية تحديد الأداء الاقتصادي المرن والعلاقة بين المرونة الاقتصادية والضعف الاقتصادي، والعلاقة بين المرونة والتنمية المستدامة، ومحاولة فهم أصل المخاطر وكل الفرص الممكنة والاستعداد لها بشكل أفضل للتعامل مع ظروف عدم اليقين، وهكذا أصبح من الضروري إيجاد منهجية تمكننا من قياس وتحديد المرونة وفهم لماذا كانت بعض الاقتصاديات أو البلدان أكثر نجاحا في التعامل مع الصدمات أكثر من غيرها، إلا أن تعقد وعمق المفهوم أدى إلى تعدد المنهجيات حسب العوامل والمتغيرات وكذلك حسب الأساليب المستخدمة سواء كمية أو كيفية.

فجاءت الصدمة الوبائية جائحة كوفيد-19 في ديسمبر 2019 م، بسبب انتشار فيروس بسرعة وفي فترة قصيرة مس جميع الدول او معظمها، فانتقلت الازمة من صحية الى اقتصادية واعتبرت أكثر تعقيدا من الازمة المالية لعام 2008م والأخطر منذ ازمة الكساد الكبير 1929م، لتفرض مرة أخرى على العالم تحديات اقتصادية بشكل غير مسبوق، وتفرض على دول شمال افريقيا تحديا إضافيا للتحديات العديدة التي تعاني منها وتزيد من صعوبة الوضع الاقتصادي بعد سنوات من الاختلالات الاقتصادية هذا من جهة، وتختبر المرونة الاقتصادية لهذه البلدان من جهة أخرى.

1.1. الإشكالية:

وعلى هذا الأساس تتبلور إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما مدى المرونة الاقتصادية لدول شمال افريقيا في ظل الازمة الوبائية – جائحة كوفيد-19 ؟

لمعالجة الموضوع قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- ❖ تعاني دول شمال افريقيا من ضعف اقتصادي انعكس على مرونتها الاقتصادية خلال الفترة 2016م-2020م.
- ❖ تنخفض المرونة الاقتصادية لدول شمال افريقيا اثناء الصدمة الوبائية جائحة كوفيد-19.

2.1. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذا البحث من ان المرونة الاقتصادية أصبحت من المواضيع المهمة لتحقيق الصمود والتكيف الاقتصادي، اين أصبح تحقيق النمو الاقتصادي وحده لا يكفي في حالة التعرض للصدمات الخارجية، بالإضافة الى ذلك أهمية اختبار مدى المرونة الاقتصادية للدول في حالة صدمة وبائية مثل جائحة كوفيد-19 خاصة بالنسبة لدول شمال افريقيا، كما تستمد الدراسة أهميتها من النتائج المتوصل اليها والتوصيات في شكل متطلبات عملية لرفع المرونة الاقتصادية للدول محل الدراسة، لتصبح ذات فائدة لصانعي القرار في هذه الدول.

3.1. أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- ❖ اظهر ضرورة بناء المرونة الاقتصادية من اجل مواجهة التعقد المتزايد والاعتماد المتبادل للسياسات الاقتصادية المحلية والخارجية؛
 - ❖ اظهر أحدث ما توصلت اليه صياغة مؤشرات المرونة ذات البعد الاقتصادي؛ ثم محاولة فهم المرونة الاقتصادية من خلال أحد مؤشراتها وهو مؤشر المرونة العالمي من اجل تفسير مستواها في الدول محل الدراسة؛
 - ❖ مقارنة المرونة الاقتصادية في دول شمال افريقيا لتحديد اوجه التشابه والاختلاف بين الدول من جهة وبين مرحلة قبل الصدمة (2016م-2018م) ومرحلة اثناء الصدمة (2019م-2020م) ومنه الوصول الى نتائج علمية؛
 - ❖ استنتاج العلاقة بين كل من (قوة الاقتصاد، نسبة المخاطر، جودة سلاسل التوريد) والصدمة الوبائية جائحة كوفيد19 لدول شمال افريقيا؛
 - ❖ استنتاج متطلبات إرساء المرونة الاقتصادية لدول شمال افريقيا في إطار متغيرات مؤشر المرونة العالمي لـ FM Global
- ### 4.1. منهجية الدراسة:

- تم الاعتماد على المنهج المقارن من اجل تحليل وتفسير أوجه الشبه والاختلاف بين الدول المختارة وهي دول شمال افريقيا المغرب، الجزائر، تونس، مصر خلال الفترة 2016م-2020م في اطار الإشكالية المطروحة، حيث تم استبعاد ليبيا لعدم توفر المعلومات والبيانات الخاصة بهذه الفترة، بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تعيشها الدولة.
- ### 2. الدراسات السابقة والاطار النظري والمفاهيمي للمرونة الاقتصادية:
- #### 2.1. الدراسات السابقة:

❖ Rüdiger Wink Regional Economic Resilience: European Experiences and Policy Issues (2014)

هدفت الدراسة الى ابراز أهمية المرونة الاقتصادية الإقليمية من خلال ثلاث أجزاء رئيسة تكمن في: مؤشرات المرونة الاقتصادية الإقليمية، تطور مفهومها، ثم السياسات الاقتصادية والتحديات المرتبطة بها، ربط الباحث المفهوم بالسياسات الاقتصادية الإقليمية ومدى أدائها في ظل الركود العالمي والصدمات الخارجية (الكوارث الطبيعية، الهجمات الإرهابية الفقاعة الاقتصادية، الصرعات السياسية...)، اهم ما توصلت اليه الدراسة ضرورة الاعتماد المتبادل بين دول الاتحاد الأوروبي من حيث سلاسل القيمة العالمية، وأنظمة السوق، كما ان التعرض للصدمات الخارجية والتكيف معها يعطي اقتصاديات أكثر صلابة وهياكل أكثر كفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

❖ Briguglio, Lino; Cordina, Gordon; Farrugia, Nadia; Vella, Stephanie Economic vulnerability and resilience concepts and measurements(2008)

أعطت الدراسة مفهومين متناقضين هما الضعف الاقتصادي والمرونة الاقتصادية حيث سعى البحث الى تطوير الإطار المفاهيمي والمنهجي لتعريف وقياس المرونة الاقتصادية، واقترح مؤشر لها يرتكز على مدى كفاية السياسة الاقتصادية في أربعة مجالات واسعة، وهي استقرار الاقتصاد الكلي، كفاءة سوق الاقتصاد الجزئي، الحكم الراشد والتنمية الاجتماعية؛ وكل مجال من هذه الأخيرة يحتوي على متغيرات تسمح بقياس المرونة، التي تعمل على تقييم العوامل التي تجعل اقتصاديات الدول أكثر مواجهة للصدمات الخارجية ومن ثم معرفة أسباب الضعف الاقتصادي.

❖ Lucia Alessi · Peter Benczur · Francesca Campolongo · Jessica Cariboni The Resilience of EU Member States to the Financial and Economic Crisis (2020)

تقدم هذه الدراسة تحليلا تجريبيا لمرونة اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي في ظل الازمة المالية لسنة 2007-2008 والبحث عن الدول الأكثر مرونة من حيث امتصاص الصدمات وذلك اثناء وبعد الازمة وهل هناك خصائص دولية أو اقليمية تحدد مسبقا لشرح الأداء الاقتصادي المرن، فتم اختيار 34 من المؤشرات الاقتصادية وأخرى لقياس رفاهية المجتمع، أين اظهرت النتائج اختلافات كبيرة بين الدول وكشف التحليل أيضا عن بعض الخصائص المحددة مسبقا - مثل الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية و/ أو الاستقرار السياسي و/ أو مناخ الاعمال...؛ والتي ترتبط بقوة بالمرونة الاقتصادية لتلك الدول.

❖ Anuradha Seth and Amr Ragab Macroeconomic vulnerability in developing countries: approaches and issues (2012)

تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء منهج يحدد الضعف الاقتصادي من منظور الاقتصاد الكلي للدول النامية في سياق الأزمات المالية والاقتصادية، من أهم نتائج هذه الدراسة انه لا يوجد نهج توافقي لفهم ضعف الاقتصاد الكلي للبلدان النامية حيث اقترح البحث منهجان اساسيان، الأول يحدد الضعف اثناء الازمة فقط من خلال تحليل الاختلال والتوازن الكلي واثربهما على النمو، والثاني يحدد الضعف من خلال الظروف الهيكلية التي تعرض الاقتصاد للصدمات فكلمما كانت محدودة كلما كانت شدة الازمة أكثر؛ وعلى هذا الأساس تقترح الدراسة مجموعة من النقاط المطلوبة لبناء مرونة نظامية تعمل على رفع قدرات التكيف والصمود في مواجهة الأزمات والتقليل من شدتها.

2.2. الإطار النظري لمفهوم المرونة الاقتصادية:

تطور مفهوم المرونة وارتبط بالعديد من المجالات مثل: الهندسة، العلوم التجريبية، القانون، الفيزياء... الخ، اما مفهوم المرونة الاقتصادية فقد ظهر منذ السبعينات من القرن الماضي حيث تم استخدامه للمرة الأولى لفهم قدرة المجتمعات على التكيف مع الاحداث الطبيعية المتطرفة مثل: الزلازل، الأعاصير، الفيضانات، الجفاف... من اجل إدارة البيئة والحد من مخاطر الكوارث، فتم بذلك تعريف المرونة على أساس قدرة النظام على امتصاص الخسائر او وسادة ضد الاضرار والخسائر (Holling 1973)، وحسب (perring 2001) فهي قدرة النظام على العودة الى الاستقرار والتعافي من صدمة شديدة (Adam Rose , P 308)، وترتكز وجهة نظر كل من (Bruneau and Renhorn 2006) على القدرة على التكيف ومدى قوة وسرعة استعادة الهياكل والبنى التحتية، أما مفهوم المرونة الاقتصادية عند (Briguglis Et Al 2009, Rose And Krausmam 2013) فهو يشير الى قدرة النظام على التعافي من صدمة خارجية او امتصاص للانكماش الاقتصادي، وبالتالي في تشمل القدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية والتقليل من الخسائر الى ادنى حد يضمن الانتعاش الاقتصادي في اقصر مدة.

وحسب (Adam Rose 2004) تأخذ المرونة نوعين، المرونة المتأصلة والمرونة المتكيفة، تدل الأولى على القدرات الحالية للنظام الاقتصادي لمواجهة الصدمات الخارجية، اما التكيفية فهي قدرة النظام الاقتصادي على استخدام تدابير وجهود إضافية للمعالجة والتعافي من الازمة مع تطبيق مهارات ابتكار وابداع، وفي سنة 2013 تطور المفهوم واصبح مرونة ثابتة ومرونة ديناميكية عوض ما سبق، وتعنى الثابتة قدرة النظام على الحفاظ على وظيفته عند الصدمة، وهنا يكمن أساس المشكلة الاقتصادية وهي الندرة، حيث تصبح الندرة أكثر حدة من المعتاد ويصبح من الضروري الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في هذه المرحلة الحرجة (Adam Rose and Elisabeth Krausmann , p74).

أما المرونة الاقتصادية الديناميكية فتعني تسريع وتيرة التعافي من الصدمة وترتكز على الاستخدام الفعال والكفاء للموارد المتاحة، فمثلا تركز على قرارات الاستثمار مثل تحويل الموارد الاستهلاكية الحالية الى استثمارات من اجل تحسين الإنتاج أو المكاسب المستقبلية (Lucia Alessi1 and others, p 570).

وفي دراسة اجراها (Briguglis 2004) قام بتوضيح العلاقة بين المرونة الاقتصادية والضعف الاقتصادي من خلال مصطلح مفارقة سنغافورة (Lino Briguglio, Gordon Cordina, Nadia Farrugia, And Stephanie Vella, P P 1-2) الذي يشير الى التناقض الظاهري الذي يمكن ان يكون عليه بلد شديد التعرض للصددمات الخارجية، مما يجعله ضعيف اقتصاديا ومع ذلك يبقى يحقق مستويات عالية في مؤشرات الأداء الاقتصادي (الناتج الداخلي الإجمالي للفرد...) ومنه يتوصل إلى أن الضعف الاقتصادي يرجع الى الظروف المتأصلة التي تساعد على التعرض الكبير للصددمات الخارجية، بينما المرونة الاقتصادية ترتبط بالإجراءات التي يتخذها صانعي القرار تمكن الدول من تحمل الاثار السلبية للصددمات والتعافي منها.

كما يري بعض الباحثين ان مفهوم المرونة والاستدامة متلازمان، حيث تعتبر المرونة الاقتصادية شرط مسبق للاستدامة، أي تعتبر المرونة القدرة على مواجهة الصدمات والتغيرات الهيكلية المستمرة بطريقة تحفظ الرفاهية الحالية وبدون المساس أو تعريض الأجيال القادمة للخطر ومنه المرونة أساس البقاء على مسار التنمية المستدامة للمجتمع أو العودة اليه، ومنه يمكننا القول أن المرونة هي أحد المكونات الأساسية للاستدامة للتنمية (Sergey Lisnyak, P511).

اعترفت الكثير من المنظمات الدولية بأهمية المرونة الاقتصادية في صنع القرار، فنجد الاتحاد الاوروبي وضع العديد من الإعلانات تنص عليها كهدف أساسي لجعل منطقة الأورو أكثر مرونة في مواجهة الازمات الاقتصادية المستقبلية (المفوضية الأوروبية 2017-2018) أي "المرونة الاقتصادية الإقليمية"، والتي تم ربطها بالسياسات الاقتصادية الإقليمية في ظل الركود العالمي ومدى الاعتماد المتبادل بين الدول من حيث سلاسل القيمة العالمية وأنظمة السوق، أي الاداء الاقتصادي الإقليمي اتجاه الصدمات الخارجية مثل: الكوارث الطبيعية، الهجمات الإرهابية، الفقاعة الاقتصادية،... الخ

ولا يزال البحث قائم حول تحديد المجالات الرئيسية للصدمة في الاتحاد الأوروبي، كما أصدرت مجموعة الدول الـ 20 ' مبادئ المرونة' (Economic Resilience In Emu, P 50)، ونجد أيضا البنك المركزي الأوروبي ECB وصندوق النقد الدولي IMF ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حيث وضعوا المرونة الاقتصادية من أولوياتهم من اجل تعزيزها من خلال سياسات اقتصادية فعالة، ومما سبق نستنتج ان مفهوم المرونة الاقتصادية معقد إلى حد ما وعميق في المحتوى ومتعدد الابعاد يشير الى تحمل الصدمات الخارجية، التعافي من الصدمات، ومحاولة الخروج منها في أقصر الأجل اقوى وأكثر صمود وصلابة.

3. تطور مؤشرات المرونة ذات البعد الاقتصادي:

لقد ساهمت الكثير من المنظمات الدولية ومراكز البحث في إيجاد منهجية واحدة تمكننا من قياس وتحديد المرونة الاقتصادية، إلا أن تعقد وعمق المفهوم حال دون ذلك، فتعددت المؤشرات حسب العوامل والمتغيرات وكذلك حسب الأساليب المستخدمة (كمية، نوعية)، وكان الهدف من وضع مؤشرات المرونة هو فهم لماذا كانت بعض الاقتصاديات أو البلدان أكثر نجاحا في التعامل مع ازمة ما، أكثر من غيرها من الدول، بمعنى اخر ان خصائص المرونة الاقتصادية لديها تحددها أسباب تمكن تلك الدول من الاستجابة للصددمات بطريقة مرنة، كما تبين أيضا ماهي السياسات التي يمكنها تعزيز مرونة هذه البلدان. وفيما يلي جدول يلخص التطور التاريخي لمؤشرات المرونة ذات البعد الاقتصادي:

المرونة الاقتصادية لدول شمال افريقيا في ظل جائحة كوفيد -19

دراسة مقارنة لـ المغرب، الجزائر، تونس، مصر

الجدول 01: تطور مؤشرات المرونة ذات البعد الاقتصادي

السنة	اسم المؤشر	المفكر أو الهيئة	المعايير
2009	مؤشر المرونة الاقتصادية	Briguglio, L., Cordina, G., Farrugia, N. and Vella, S.	- استقرار الاقتصاد الكلي؛ - كفاءة الاقتصاد الجزئي؛ - التنمية الاجتماعية؛ - الحوكمة.
2009	مؤشر المرونة الاقتصادية	EDAW and AECOM	- التنوع القطاعي؛ - القوى العاملة وسوق العمل؛ - الأصول والبنية التحتية.
2010	مؤشر القدرة على مواجهة الكوارث	Cutter, Burton and Emrich	- المرونة الاجتماعية؛ - المرونة الاقتصادية والمرونة المؤسسية؛ - مرونة البنية التحتية ورأس المال المجتمعي.
2011	Community Resilience Index	Norris, F.H	- تنوع الموارد الاقتصادية؛ - المساواة في توزيع الموارد.
2012	Community Resilience Index	Ainuddin, S. and Routray, J	- المرونة الاقتصادية والمرونة الاجتماعية؛ - المرونة المؤسسية.
2014	مؤشر مرونة المدن	Rockefeller Foundation	- أربع فئات: صحة ورفاهية الأفراد؛ - (اشخاص): البنية التحتية والبيئة (مكان)؛ - الاقتصاد والمجتمع (التنظيم)؛ - القيادة والاستراتيجية (المعرفة).
2015	مؤشر المرونة العالمي	FM Global	- الاقتصاد؛ - نوع المخاطر؛ - سلاسل التوريد.

Source: (Sergey Lisnyak(2016), Literature Review Regarding The Concept Of Resilience And Its Assessment In The Context Of The Economic Dimension, Ces Working Papers – Volume Vii, Issue 2a , P516.)

4. تحليل مؤشر المرونة العالمي لدول شمال افريقيا - قبل واثناء جائحة كوفيد -19:-

لقد اهتز العالم بعد ظهور وباء في مدينة وهان الصينية في شهر ديسمبر 2019م يدعى فيروس كورونا او- كوفيد 19- حيث استمر في الانتشار بسرعة وفي فترة قصيرة مسى جميع الدول او معظمها، فأصيب الملايين من الناس وسبب الكثير من الوفيات، ثم أعلنت منظمة الصحة العالمية ان الفيروس اصبح جائحة عالمية، ومن اجل التصدي لهذه الازمة الصحية تبنت سياسة التباعد الاجتماعي فسارعت الدول الى غلق حدودها وغلق الكثير من الأسواق والشركات فازدادت بذلك حالة عدم اليقين، وانتقلت الازمة من صحية الى ازمة اقتصادية. واعتبرت الأكثر تعقدا من الازمة المالية 2008م والأخطر منذ ازمة الكساد الكبير 1929م، فوجدت الدول نفسها امام تحديات اقتصادية بشكل غير مسبوق، اين حاولت بعض الدول التصدي للصدمة فنجحت بعضها واستطاعت التقليل من الاثار السلبية وفشلت أخرى بدرجات متفاوتة. وفيما يتعلق بحجم الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الأزمة الراهنة، ووفق العديد من التقديرات، يتوقع أن تسبب في خسائر اقتصادية عالمية تقارب نحو 2.7 تريليون دولار كحد أدنى وهناك تقديرات تشير الى أن الخسائر ستتعدى ذلك بكثير، حيث يرجح أن تبلغ خسائر الاقتصاد العالمي جراء هذه الأزمة خلال النصف الأول من عام 2020 نحو 6 تريليونات دولار، وسينكمش الاقتصاد العالمي 11% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 (على صلاح ، ص4).

ولقد جاءت صدمة جائحة كوفيد-19 لتختبر المرونة الاقتصادية لدول شمال افريقيا وقدرتها على التكيف والصمود ومدى استعدادها للتعامل مع حالة عدم اليقين، وعليه تم اختيار مؤشر المرونة العالمي لمدة خمس سنوات؛ حيث تعرف المرونة حسب مؤسسة FM Global عن قدرة الاقتصاد المحلي في مواكبة المتغيرات الطارئة على الاقتصاد العالمي، ومدى المرونة في امتصاص أثار الصدمات الخارجية، مما يؤثر على بيئة الاستثمار والتجارة في الدولة محل الدراسة، ويوفر المؤشر معلومات وأرقلما عن الدولة الأجدر للمستثمرين والتجار لكي يذهبوا بأعمالهم إليها، ويعد مؤشر المرونة العالمي الأداة ذات بعد اقتصادي تمنح القدرة على تقييم ومقارنة المخاطر فيما يقرب من 130 دولة. حيث يركز هذا المؤشر على ثلاثة معايير أساسية: وهي قوة الاقتصاد ونسبة المخاطر وجودة سلاسل التوريد، وتتضمن تلك المعايير الأساسية 12 عشرة معيارا فرعيا من أبرزها: المخاطر السياسية والإنتاجية، ومعدل التحضر، والنفط، ومخاطر التعرض لكوارث طبيعية، والهجمات الإلكترونية، والتحكم في الفساد، وجودة البنية التحتية وجودة التوريد، وفيما يلي نوضح هيكل وبناء مؤشر المرونة العالمي في الجدول التالي:

الجدول 02: هيكل مؤشر المرونة العالمي

مؤشر المرونة العالمي			المؤشر
سمات سلاسل التوريد	نوعية المخاطر	قوة الاقتصاد	المعايير الأساسية
التحكم في الفساد	التعرض لكوارث طبيعية	الإنتاجية	المعايير الفرعية
جودة البنية التحتية	نوعية مخاطر الكوارث الطبيعية	مخاطر سياسية	
حوكمة الشركات	نوعية مخاطر الحرائق	النفط	
وضوح سلاسل التوريد	المخاطر السيبرانية	ومعدل التحضر	

Source: (2020 FM Global Resilience Index methodology, www.fmglobalpublic.hartehanks.com/oe/PublicDocumentDownload, p2)

لكل معيار من هذه المعايير الأساسية والفرعية أهمية في حد ذاته وكلها متشابكة بشكل وثيق، حيث تكون درجات المؤشر مقيدة بمقياس من 0 إلى 100 اين تمثل درجة الـ 0 أقل مرونة والدرجة الـ 100 هي الأعلى، فتتصل كل دولة على درجة من 0 إلى 100 في كل مؤشر أساسي (قوة الاقتصاد، نوعية المخاطر، سمات سلاسل التوريد)، على أن تكون درجة الدولة هي الدرجة الإجمالية التي حصلت عليها الدولة في الثلاثة المعايير الأساسية مجتمعة من 0 إلى 100، ويعبر الـ 0 عن أدنى درجة يمكن أن تحصل عليها الدولة محل الدراسة، فيما تعبر الـ 100 عن أفضل درجة يمكن أن تحصل عليها الدولة وبذلك فإن كل دولة تقترب من الصفر تكون أقل مرونة اقتصادية وبالتالي ترتفع فيها المخاطر اللازمة للتجارة والاستثمار والعكس صحيح وفيما يلي جدول يوضح قوة الاقتصاد للدول محل الدراسة من خلال اتجاه المعيار الأساسي الأول لمؤشر المرونة العالمي خلال خمس سنوات:

الجدول 3: اتجاه المعيار الأساسي (قوة الاقتصاد) لمؤشر المرونة العالمي خلال خمس سنوات

السنوات	2016		2017		2018		2019		2020	
	الدرجة	المركز	الدرجة	المركز	الدرجة	المركز	الدرجة	المركز	الدرجة	المركز
الجزائر	22.2	97	24.1	95	24.3	97	27.2	97	31.5	88
المغرب	19.3	104	20.3	103	24.7	96	24.4	100	26.5	101
تونس	29.1	82	30.3	76	29.9	87	29.6	90	32.7	87
مصر	22	98	25.3	94	27.4	93	32.4	78	39.4	72

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على: (Index methodology, p2 Resilience Global FM 2020) من الموقع الإلكتروني (www.fmglobal.com)

المرونة الاقتصادية لدول شمال افريقيا في ظل جائحة كوفيد-19

دراسة مقارنة لـ المغرب، الجزائر، تونس، مصر

توضح البيانات أعلاه ان قوة اقتصاديات والمقيمة بـ الإنتاجية، المخاطر السياسية، النفط، ومعدل التحضر* لهذه الدول، من متوسط إلى ضعيف حيث تقترب الدرجات الى الـ 10 أكثر من اقترابها الى الـ 100 وهذا ما اعطى مراكز تقترب إلى الأخيرة، فإذا قسمنا الفترة المدروسة إلى مرحلتين أي من 2016م الى 2018م أي قبل الجائحة ومن 2019م الى 2020م اثناء الجائحة، نجد ان تونس تصدرت المجموعة في المرحلة الأولى وذلك بسبب مرورها بسنتين من الانتعاش الاقتصادي، حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 2.66% من سنة 2017م الى 2018م (<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=TN>).

ثم شهدت نموا ضعيفا بـ 1% سنة 2019م وانكماش اقتصادي بمقدار 4% سنة 2020م، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع النمو في القطاع الزراعي وصيد الاسماك من 11.3 في المئة عام 2018 إلى 0.8 في المئة عام 2019 بسبب أسعار الانتاج الباهظة¹ بالإضافة الى القطاع السياحي، الذي يعد اهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لتونس (7 بالمئة)، من أكثر القطاعات المتضررة، وبسبب انخفاض أسعار النفط العالمية سوف تخلق صعوبات في تمويل عجز الموازنة والموازن الخارجية، واستمرار تعطل التجارة وسلاسل القيمة العالمية كما يعد الخطر السياسي بسبب التوترات الاجتماعية والسياسية سبب التراجع من المركز 87 إلى 90 خلال 2018م و2019م على التوالي.

أما بالنسبة لمصر فالمركز تحسن من سنة لأخرى من المركز 98 سنة 2016 بدرجة فرعية 22 الى المركز 72 بدرجة فرعية 39.4 سنة 2020م، والتي تعد احسن درجة تحصلت عليها مقارنة بالدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى برنامج استقرار الاقتصاد الكلي في دعم النمو، أين ارتفع من 5.3% الي 5.6% من سنة 2018 الى سنة 2019م بينما انخفضت النسبة إلى 3.7% سنة 2020م وتوليد فائض في الموازنة الأولية 2018-2019 بالإضافة إلى خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما المغرب فقد عرفت جفاف حاد تزامن مع الجائحة أدى الى تراجع النشاط الاقتصادي خاصة القطاع الفلاحي، الامر الذي سبب انكماش الناتج من 4.2% سنة 2017م الى -1.7% سنة 2020م بالإضافة الى ضغوط المالية العامة وانخفاض الإيرادات السياحية... إلخ.

وتأثر المغرب بتعطل سلاسل القيمة العالمية التي يعد جزء منها خاصة قطاع السيارات مع اغلاق مصنع رينو وبيجو، ويبقى انخفاض أسعار النفط في صالح المغرب إلا إنه لا يمكنه تغطية الاثار السلبية للجائحة، وعلى هذا الأساس اخذت المغرب المرتبة الأخير في معيار القوة الاقتصادية خلال السنوات الخمس، بينما تعاني الجزائر من صدمة مزدوجة ناجمة عن انهيار أسعار النفط منذ 2014م وتفشي فيروس كورونا في العالم، فالصدمة الاولى اثرت بشكل سالب على عائدات الضرائب من تصدير المحروقات ومنه انخفاض معدلات النمو الناتج المحلي من 3.20% سنة 2016م الى 0.9% سنة 2019م، بالإضافة إلى الانخفاض في جانب الطلب للاستهلاك والاستثمار وأيضا ارتفاع العجز في الميزان التجاري.

كما ان التدابير المتخذة من اجل احتواء الفيروس عن طريق تقليل الحركة والتجمعات وغلق المجال الجوي زاد من حدة الصدمة، وبشكل المخاطر السياسي الناجم عن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية خاصة سنة 2019م اثر على النشاط الاقتصادي بسبب حالة الشك والريبة التي سادت الأجواء أكثر من عام وعليه اخذت الجزائر المركز 88 وهو المركز ما قبل الأخير بين الدول محل الدراسة.

كما تأخذ نسبة التحضر² في هذه الدول نسب مرتفعة من سنة الى أخرى حسب احصائيات الأمم المتحدة وهو نفس سلوك النسبة في العالم، فنجد أكبر نسب تسجلهم الجزائر بنسب تتراوح بين 71.46% سنة 2016م الى 73.9% سنة 2019م وتسجل تونس بنسب تتراوح بين 68.35% سنة 2016م و69.25% سنة 2019م، اما مصر والمغرب فيسجلان نسبة 42.73% و61.36% سنة 2016م ونسبة 42.73% و62.99% سنة 2019م على التوالي، الا ان المشاكل المرتبطة بالتحضر في الدول النامية تأخذ جانبيين (عقل حسين ياسر النجم، ص 305):

- سرعة النمو العمراني الحضري بحيث لا يتماشى هذا النمو مع نسبة النمو الاقتصادي .
- تمركز السكان في المدن الكبرى نتيجة لتوفر عوامل الجذب فيها وينجم ذلك عن مشكلة البطالة وشح الخدمات وتردي البني التحتية.

وفيما يلي جدول يوضح نوعية المخاطر للدول محل الدراسة من خلال اتجاه المعيار الاساسي الثاني لمؤشر المرونة العالمي خلال خمس سنوات:

الجدول 04: اتجاه المعيار الاساسي (نوعية المخاطر) لمؤشر المرونة العالمي خلال خمس سنوات

السنوات	2016		2017		2018		2019		2020	
	الدرجة	المركز	الدرجة	المركز	الدرجة	المركز	الدرجة	المركز	الدرجة	المركز
الجزائر	32.1	84	29.6	88	28.4	89	28.5	88	32.1	84
المغرب	38.4	69	38.6	67	38.9	64	37.7	65	38.4	69
تونس	28.9	90	28.9	89	28.2	90	27.1	93	28.9	90
مصر	35.5	77	35.1	77	29.1	86	28.8	85	35.5	77

المصدر: (من اعداد الباحثة اعتمادا على www.fmglobal.com)

يتكون هذا المعيار من ثلاثة معايير فرعية تم الحصول عليها من: FM Global هي التعرض للكوارث الطبيعية والمقصود بها النسبة المئوية من مساحة البلد المخصصة للأنشطة الاقتصادية المعرضة لخطر طبيعي واحد على الأقل: الرياح والفيضانات أو زلزال، أما نوعية مخاطر الكوارث الطبيعية تتضمن نوعية ومدى تطبيق قانون البناء في الدولة فيما يتعلق بالتصميم المقاوم للأخطار الطبيعية، مع اضافة مستوى التقليل من المخاطر الطبيعية الذي تم تحقيقه وبالنسبة لنوعية مخاطر الحرائق تأخذ نفس الطريقة المطبقة على المخاطر الطبيعية اي تجمع ادارة الدولة لمخاطر الحريق بين النوعية ومدى تطبيق قانون البناء في الدولة، وفي الاخير معيار المخاطر الإلكترونية المتأصلة وهو يجمع بين قابلية تعرض الدولة لهجوم إلكتروني مع قدرتها على التعافي من هذه الهجمات؛ فنجد من خلال الجدول اعلاه ان المغرب سجلت احسن درجة خلال الخمس سنوات مقارنة بباقي محل الدراسة، كما نلاحظ أن المعيار اخذ درجات متفاوتة الا انها سجلت من قبل.

فمثلا الجزائر سجلت نفس الدرجة الفرعية 32.1 سنة 2016م و 2020م، الأمر مماثل بالنسبة للمغرب اين سجلت 38.4 سنة 2016م و 2020م ، أما بالنسبة لمصر فسجلت نفس الدرجة الفرعية خلال 2016م، 2018م ، 2020م والمقدرة بـ

² - **معدل التحضر**: هي نسبة عدد السكان في المدينة مقارنة بالمجموع الكلي للسكان في بلد معينة وفي وقت معين، كما أن درجة التحضر هي نسبة السكان في المدن الحضرية والمراكز الرئيسية، مقارنة مع المجموع الكامل للسكان المجتمع الحضري، وإن درجة التحضر في ارتفاع سريع في جميع مناطق العالم.

المرونة الاقتصادية لدول شمال افريقيا في ظل جائحة كوفيد-19

دراسة مقارنة لـ المغرب، الجزائر، تونس، مصر

35.5 ويدل هذا على تماثل المرحلتين (قبل واثناء الجائحة) بالنسبة لمعيار نوعية المخاطر، بمعنى احران الصدمة البوئية لم تأثر على نوعية المخاطر المختارة لتحديد هذا المعيار بالنسبة لهذه الدول.

وفيما يلي جدول يوضح سيمات سلاسل التوريد للدول محل الدراسة من خلال اتجاه المعيار الاساسي الثالث لمؤشر

المرونة العالمي خلال خمس سنوات:

الجدول 5: اتجاه المعيار الاساسي (سيمات سلاسل التوريد) لمؤشر المرونة العالمي خلال خمس سنوات

2020		2019		2018		2017		2016		السنوات
المركز	الدرجة الفرعية	المركز	الدرجة الفرعية	المركز	الدرجة الفرعية	المركز	الدرجة الفرعية	المركز	الدرجة الفرعية	
110	32.4	114	29.1	110	34.9	110	34.5	117	27.1	الجزائر
62	52.4	73	49.1	77	50.2	79	49.2	62	52.4	المغرب
99	37.5	89	43	91	44.7	90	44.3	99	37.5	تونس
72	48.5	79	46	76	50.5	75	50.5	72	48.5	مصر

المصدر: (من اعداد الباحثة اعتمادا على www.fmglobal.com)

كغيره من المعايير السابقة الذكر يتكون معيار سيمات سلاسل التوريد من أربعة معايير فرعية، أولها السيطرة على الفساد أين يتم تعريف الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية للفساد: ((إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة))...وينطوي هذا التعبير البسيط على عدد من العناصر الأساسية (البوصلة الأخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، ص:6):

- فهو ينطبق على القطاعات الثلاث: القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني؛
 - يشير إلى سوء الاستخدام النظامي والفردى الذي يتراوح بين الخداع والأنشطة غير قانونية والاجرامية؛
 - يغطي كلا من المكاسب المالية وغير المالية؛
 - يشير إلى أهمية منظومة الحوكمة في ضبط وممارسة السلطة؛
 - يلقي الضوء على التكاليف غير الفعالة المصاحبة للفساد، وتحويل الموارد في الاتجاه غير المخصص لاستخدامها.
- ومن آثاره المدمرة نجد:

- تقويض حقوق الملكية وضعاف سيادة القانون؛
 - تقييد نمو القطاع الخاص، واستبعاد حوافز الاستثمار؛
 - شل القرارات المؤسسية، وإعاقة التنمية الاقتصادية والسياسية.
- أما المعيار الفرعي الثاني فهو جودة البنية التحتية أي جودة وتوسيع البنية التحتية للنقل (الطرق والسكك الحديدية والمياه والجوية) والبنية التحتية للمرافق، ثم معيار حوكمة الشركات أي قوة معايير التدقيق والمحاسبة وتنظيم تضارب المصالح وحوكمة المساهمين، والمعيار الفرعي الرابع نجد وضوح سلسلة التوريد من خلال القدرة على تتبع الشحنات وتعقبها عبر سلسلة التوريد داخل الدولة (FM GLOBAL RESILIENCE INDEX METHODOLOGY 2020).

يبدو واضحا من خلال الجدول ان الجزائر اخذت المراكز الـ 117 سنة 2016م و 110 سنة 2017م-2018م-2019م-2020م وهي المراكز الأخيرة بين هذه الدول وهي تعكس ضعف المعايير الفرعية السابقة خاصة معيار السيطرة على الفساد

الذي اعتمد فيه: FM Global على مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception index هو مؤشر سنوي ينشر من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995، والتي اخذت الجزائر ومصر المرتبة 106 سنة 2019م.

ويفسر ذلك انهما من الدول الكثيرة الفساد بين دول العالم، والمرتبة 74 و80 لكلا من تونس والمغرب على التوالي وباعتبار الكثير من الدول الأوروبية والصين وأمريكا شركاء اقتصاديين مع دول شمال افريقيا سوف تتأثر باضطرابات سلاسل التوريد العالمية وانخفاض الطلب العالمي وتراجع معدلات التجارة الدولية (البوصلة الأخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، ص:6)

من أجل حوصلة النتائج السابقة من خلال المعايير الثلاث الرئيسية والمعايير الفرعية نجد المرونة الاقتصادية لدول شمال افريقيا (المغرب – الجزائر- تونس- مصر) خلال خمس سنوات 2016م-2017م-2018م-2019م-2020م، والمجسدة بمؤشر المرونة العالمي ل FM Global سجلت الاتجاه التالي:

الجدول 6: اتجاه مؤشر المرونة العالمي خلال خمس سنوات

السنوات	2016		2017		2018		2019		2020	
	الدرجة الاجمالية	المركز	الدرجة الاجمالية	المركز	الدرجة الاجمالية	المركز	الدرجة الاجمالية	المركز	الدرجة الاجمالية	
الجزائر	27.9	105	32	103	31.9	104	30.9	103	34	100
المغرب	42.8	73	41.4	81	43.5	77	43.4	80	44.7	79
تونس	35.7	93	39.7	85	39.4	88	39.1	91	41.7	87
مصر	40.9	76	43	76	42	80	42.3	83	46.7	72

المصدر: (من اعداد الباحثة اعتمادا على www.fmglobal.com)

ومن خلال هذا المؤشر الدال على حيوية وقوة الاقتصاد على مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية في ظل تشابك الاقتصاديات الدولية ومدى مرونته في امتصاص اثار الصدمات الخارجية ونخص بالذكر جائحة كوفيد 19، نجد أن كل الدول محل الدراسة ضعيفة المرونة بسبب تسجيل درجات من متوسطة الى ضعيفة في المعايير الفرعية التي تعكس كل من قوة الاقتصاد، نوعية المخاطر، سمات سلاسل التوريد، خاصة في مرحلة ازمة جائحة كوفيد-19، مقارنة بمرحلة قبل الازمة أي من سنة 2016م إلى سنة 2018م.

أما إذا قارنا الدول فيما بينها نجد مصر تصدرت الدول محل الدراسة بدرجة اجمالية 46.7 أي المركز 72 دوليا سنة 2020م، وتليها المغرب وتونس ب درجات اجمالية 44.7 و41.7 على التوالي، بينما أقل درجة اجمالية سجلتها الجزائر وهي 34 أي المركز 100 دوليا، إلا أن الإيجابي في الأمر أن كل الدول تحسنت درجاتها سواء بين سنتي 2019م و2020م أو بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية المعتمدة في البحث، أي أن الصدمة الوبائية لم تكن السبب في انخفاض المرونة الاقتصادية لهذه الدول بل كانت كاشفة لضعف السياسات الاقتصادية السابقة والبنى التحتية.

5. متطلبات رفع المرونة الاقتصادية لدول شمال افريقيا

بما أن المرونة الاقتصادية تميز أداء الأنظمة الاقتصادية لأي دولة أو إقليم ومدى تأثره بالصدمات الخارجية، فهي أيضا المظهر الخارجي للهيكل الداخلي لهذه الدول وعلى هذا الأساس ومن أجل زيادة قدرتها على التصدي للصدمات الخارجية والتكيف مع مجموعة متشابكة من العوامل أصبح من الضروري:

- ❖ بذل نفس الجهد وبالتوازي من اجل تحقيق اهداف المرونة الاقتصادية والنمو الاقتصادي؛
- ❖ البحث عن سبل الانتقال الى اقتصاديات أكثر صلابة (التكيف والصمود) وهياكل أكثر كفاءة في استخدام الموارد المتاحة؛
- ❖ أصبح العالم يعاني من الصدمات الخارجية والأزمات بصورة متكررة الامر الذي يحتم على دول شمال افريقيا منفردة او مجتمعة بناء مرونة اقتصاديه تتعدى المرونة المحلية الى مرونة إقليمية؛
- ❖ حتى تكتسب دول شمال افريقيا مرونة اقتصادية لا بد ان تكون قادرة على فهم أصل المخاطر (التهديدات) والفرص، وعلى استعداد للتعامل مع ظروف عدم اليقين؛
- ❖ التعامل مع الضعف الاقتصادي يكون من منظور الاقتصاد الجزئي والكلبي، ومعالجة هذا الضعف أمرا أكثر أهمية من أي وقت مضى؛
- ❖ إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة التي تعد ضرورية لأي نظام اقتصادي لكي يعمل بشكل صحيح وبالتالي تعزيز مرونته الاقتصادية، حيث تتعلق الحوكمة بقضايا مثل سيادة القانون وحقوق الملكية... و بدون وجود آليات من هذا النوع ، سيكون من السهل نسبيا حدوث صدمات معاكسة تؤدي إلى فوضى واضطرابات اقتصادية واجتماعية ،ومن هنا تأتي آثار الضعف الاقتصادي وتتفاقم (Lino Briguglio, Gordon Cordina, Nadia Farrugia, And Stephanie Vella,p:9)
- ❖ لا يمكن فصل البعد الاقتصادي للمرونة عن البعد الاجتماعي وعليه لابد من التنسيق بين السياسات لإكتساب مرونة مجتمع حيث تعتبر السياسات الاجتماعية الفعالة ضرورية لبناء النظم الصحية والحماية الاجتماعية التي تساعد على توطيد الإدماج الاقتصادي والاجتماعي مع تعزيز التماسك الاجتماعي (Meeting Of The OECD Council At Ministerial Level Paris P 3.)
- ❖ توفير الإحصاءات والبيانات (كما ونوعا) وفي الوقت المناسب لتقدير حدة الصدمات الخارجية واتخاذ القرارات المناسبة؛
- ❖ كشفت صدمة جائحة كوفيد 19 عن اختلالات في أولويات الانفاق العام، خاصة عند مقارنة موازنات الصحة والتعليم والبحث العلمي بموازنات الانفاق على التسليح والأمن دونما تقليل من اعتبارات الأمن والاستقرار، والأهم من ذلك يمكن تعزيز المرونة الاقتصادية من خلال مصادر جديدة للنمو الاقتصادي، ونخص بالذكر الاستثمار في الابتكار ورأس المال الفكري حيث اظهرت التجارب الحديثة أن رأس المال الفكري أساسي في مرونة الاقتصاديات خلال الازمات ويتطلب ذلك الاستثمار في التعليم والمهارات.(Meeting Of The OECD Council At Ministerial Level Paris P 3.)

6. خاتمة:

- ✓ تزايد الاهتمام بالمرونة الاقتصادية بسرعة خلال العشرين عاما الماضية، كرد فعل على تزايد القلق بشأن الصدمات المحتملة التي تختبر حدود قدرات التكيف والصمود لدى الدول والاقاليم، حيث ستبقى وستتشكل هذه الصدمات وتولد تحديات مستمرة في جميع أنحاء العالم ، ولمواجهة هذه التحديات بنجاح، من المهم فهم ما يجعل الاقتصاد قادرا على التعامل مع الصدمات وقياس ومراقبة قدراته على التكيف بشكل مستمر؛
- ✓ ضعف المرونة الاقتصادية لدول شمال افريقيا بسبب تسجيل درجات من متوسطة الى ضعيفة في المعايير الفرعية التي تعكس كل من قوة الاقتصاد، نوعية المخاطر، سمات سلاسل التوريد، خاصة في مرحلة ازمة جائحة كوفيد -19 مقارنة بمرحلة قبل الازمة أي من سنة 2016م الى سنة 2018م؛
- ✓ تبين النتائج أيضا أهمية قوة الاقتصاد لزيادة المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات الخارجية، كما يعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأكثر حساسية للصدمة الخارجية -جائحة كوفيد 19-؛
- ✓ يظهر مؤشر المرونة أن الأزمة الحالية ليست نابعة عن جائحة كورونا بقدر ما أن الجائحة كانت كاشفة لضعف السياسات الاقتصادية السابقة والبنى التحتية للدول محل الدراسة؛
- ✓ تواجه الدول محل الدراسة صدمة مزدوجة ناجمة عن انهيار أسعار النفط وتفشي جائحة كوفيد 19 مما أدى الى انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومنه تأثير مباشر على الدول المصدرة (الجزائر-تونس-مصر) وتأثير غير مباشر على الدول المستوردة (المغرب) بسبب تراجع تحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر والقروض السيادية؛
- ✓ غياب التضامن والتعاون الاقتصادي الإقليمي للدول شمال افريقيا لمواجهة الجائحة؛
- ✓ ضعف الإحصاءات والبيانات يؤثر سلبا على تقدير حدة الصدمات الخارجية واتخاذ القرارات المناسبة؛
- ✓ صعوبة تحديد كل أسباب ضعف المرونة الاقتصادية لدول شمال افريقيا اعتمادا على متغيرات مؤشر المرونة العالمي بسبب صعوبة فصل المرونة ذات البعد الاقتصادي عن الجانب الاجتماعي والسياسي...الخ.

المرونة الاقتصادية لدول شمال افريقيا في ظل جائحة كوفيد-19

دراسة مقارنة لـ المغرب، الجزائر، تونس، مصر

7. قائمة المراجع:

1. <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=TN>: موقع البنك الدولي
2. **Note On Resilience Principles In G20 Countries**, G20, Economic Resilience In Emu, 18 March 2017,p 50.
3. Adam Rose , **Defining And Measuring Economic Resilience To Disasters**, Disaster Prevention And Management,Vol 13,2004, P 30.
4. Lino Briguglio, Gordon Cordina, Nadia Farrugia, And Stephanie Vella, **Economic Vulnerability And Resilience Concepts And Measurements**, United Nations University (Unu), World Institute For Development Economics Research (Wider)2008,P P 1-2 .
5. FM GLOBAL RESILIENCE INDEX METHODOLOGY , 2020, p02.
6. Adam Rose and Elisabeth Krausmann , **An Economic Framework For The Development Of A Resilience Index For Business Recovery**, International Journal Of Disaster Risk Reduction Volume 5, September 2013 ,P 74.
7. Lucia Alessi· Peter Benczur· Francesca Campolongo· Jessica Cariboni· Anna Rita Manca. Balint Menyhert .Andrea Pagano,**The Resilience Of Eu Member States To The Financial And Economic Crisis**, Social Indicators Research,2020,p 570
8. Meeting Of The OECD Council At Ministerial Level Paris, **Resilient Economies And Societies**, 6-7 May 2014, P 4. [https://www.oecd.org/mcm/C-MIN\(2014\)7-ENG.pdf](https://www.oecd.org/mcm/C-MIN(2014)7-ENG.pdf)
9. Sergey Lisnyak, **Literature Review Regarding The Concept Of Resilience And Its Assessment In The Context Of The Economic Dimension**, Ces Working Papers – Volume Vii, Issue 2a,P516
10. البوصلة الأخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، ص:6، من الموقع الالكتروني : https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/63c45370-3f00-4069-a315-e168f866dced/Focus%2B7%2B-CVID=jAxqogL&%2BThe%2Bmoral%2BCompass_AR.pdf?MOD=AJPERES
11. عقل حسين ياسر النجم، السكان والتحضر في الوطن العربي دراسة جغرافية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية العدد 45، تشرين الأول 2019، ص: 305.
12. على صلاح ، ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة "ما بعد كورونا" مجلة دراسات خاصة تصدر عن المستقبل للأبحاث ودراسات المتقدمة أبوظبي الامارات العربية المتحدة (العدد 04,14 افريل 2020, ص:4.
13. 2020FM Global Resilience Index methodology, www.fmglobalpublic.hartehanks.com/oe/PublicDocumentDownload, p2, 02/02/2020.
14. Sergey Lisnyak , Literature Review Regarding The Concept Of Resilience And Its Assessment In The Context Of The Economic Dimension, Ces Working Papers – Volume Vii, Issue 2a;2016 , P516.